

Distr.: General
9 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها

التقرير الثالث والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها (A/74/71). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، اختُتمت برودود خطية وردت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٢ - ويقدم تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٢٩ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٧٣ بشأن خطة المؤتمرات، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة بشأن أشغال التجديد المحتملة الرامية إلى التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة بنيروبي ومحدودية قدراتها، وأن يقدم تلك المعلومات إلى الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين ضمن إطار الميزانية البرنامجية المقترحة.

ثانيا - مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٣ - يتضمن تقرير الأمين العام تقييما لاحتياجات سير العمل يشمل الأهداف الأولية والطويلة الأجل، وتقييما للأحوال الراهنة لمرافق المؤتمرات، وتقييما للاحتياجات المتصلة بالقدرة على استيعاب المؤتمرات، وخيارين بشأن تجديد مرافق المؤتمرات القائمة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى الخطوات التالية



والموارد المطلوبة لعام ٢٠٢٠ لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية المتعددة التخصصات من أجل إجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات وإعداد تحليل موسع للخيارات.

٤ - ويشير الأمين العام إلى أن الأهداف المتوخاة من أعمال التجديد المحتملة هي التصدي للمخاطر الجسيمة المباشرة، بالنظر إلى أن مرافق المؤتمرات الحالية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أصبحت قديمة ومحدودة من حيث الحجم والأداء الوظيفي وغياب الوظائف المتعددة الأغراض (المرجع نفسه، الفقرة ١٣؛ انظر أيضاً الفقرات ٦ إلى ١٦ أدناه). وتشمل الأهداف أيضاً جعل خدمات المؤتمرات في مركز عمل نيروبي على مستوى مراكز عمل نيويورك وجنيف وفيينا بوصفه مركزاً لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف، وتقديم الخدمات المهنية للمنظمات التي يوجد مقرها في نيروبي، وكيانات أسرة الأمم المتحدة على نطاق أوسع التي لديها مكتب أو مقر إقليمي في نيروبي، وسائر الاجتماعات والمؤتمرات الدولية الرئيسية، في مركز مؤتمرات يمكن الوصول إليه دون أي عوائق (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

٥ - ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مكلف بتقديم خدمات المؤتمرات إلى برنامجي الأمم المتحدة اللذين يتمتعان بعضوية عالمية ويقع مقرهما في نيروبي، وهما جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية موئل الأمم المتحدة المنشأة حديثاً التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (المرجع نفسه، الفقرة ٣). وهو يشير إلى الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة المؤتمرات فيما يتصل باستخدام مرافق المؤتمرات في المكتب وبضمان التوافق مع قاعدة المقر، التي تقضي بأن تعقد في نيروبي جميع اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي تتخذ من نيروبي مقراً لها (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠ و ١١).

أحوال مرافق المؤتمرات

٦ - ترد تفاصيل أحوال مرافق المؤتمرات في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ١٥ إلى ٢٤) ويرد موجز لها أدناه.

المستويات الحالية للاستخدام والقدرة الاستيعابية

٧ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن استخدام غرف المؤتمرات في نيروبي في السنوات الأخيرة ظل منخفضاً نسبياً حيث تراوح بين ٣٩ و ٤٦ في المائة، حتى عام ٢٠١٨، الذي شهد زيادة في الطلب على الغرف بنسبة ٥٤ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣ والمرفق الأول، الجدول ١). كما يشير إلى أن هذا الاتجاه المتزايد في الاستخدام يتوقع أن يستمر بسبب عدد الولايات الناشئة عن الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، الذي يشير إلى استمرار العمليات الحكومية الدولية المفضية إلى الدورة الخامسة للجمعية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعدلات استخدام غرف المؤتمرات الـ ١٤ في نيروبي في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨ وهي تلاحظ انخفاض معدلات الاستخدام التاريخية لغرف المؤتمرات المذكورة، حيث تتراوح من ٣٨ إلى ٤٩ في المائة، باستثناء معدل الاستخدام في عام ٢٠١٨ (٥٤ في المائة).

٨ - وزودت اللجنة الاستشارية أيضاً بمعلومات عن الطابع الدوري للاجتماعات التي تعقدها الكيانات في كل من السنوات الفردية والزوجية التي تؤثر على استخدام المرافق ونمط الاستخدام الشهري. وأبلغت اللجنة بأنه على غرار مراكز العمل الأخرى، فإن "فترات الذروة" هي النصف الثاني من الفصل

الأول، والفصلان الثاني والرابع بأكملهما من كل الأعوام، بينما يشكل النصف الأول من الفصل الأول ومعظم الفصل الثالث من كل عام "فترات هدوء" ينخفض فيها الاستخدام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن فترات انخفاض الاستخدام ستكون هي الوقت المستهدف لتسويق المناسبات الخارجية من جانب المكتب. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أن نمط الاستخدام الدوري طوال العام هو نمط ثابت، فيبدو أنه لم يبذل إلى الآن سوى جهد محدود لزيادة معدل الاستخدام، باستثناء معدل عام ٢٠١٨. وعلاوةً على ذلك، ففي حين يشير الأمين العام إلى أن الاتجاه المتزايد في الاستخدام سيستمر، تلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن فترات الذروة في نيروبي تقتصر في الواقع على الأشهر التي تجتمع فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة وجمعية موئل الأمم المتحدة، وهي النصف الثاني من العام لمدة تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين لكل من الكيانين.

٩ - وترد القدرة الاستيعابية الحالية لغرف الاجتماعات في الجدولين ١ و ٢ من التقرير. ويشير الأمين العام إلى أن سبعا من غرف الاجتماعات الأصلية الثماني مزودة بمقصورات للترجمة الشفوية يمكن أن تدعم عددا من اللغات يتراوح بين الاثنتين والست. ويمكن جمع الغرف ٢ و ٣ و ٤ في قاعة مؤتمرات كبيرة واحدة، غير أن غرفتين فقط توفران تسهيلات الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية الست. وتفتقر الغرف الست التي بنيت على السطح في عام ٢٠٠٦ إلى الحد اللازم من القدرات الاستيعابية والمعدات والبنى التحتية. ويمكن توفير الترجمة الشفوية بناء على الطلب فقط، وللغتين كحد أقصى، باستخدام المقصورات المتنقلة. وقد تم تحويل الغرفة ١٢ إلى قاعة محكمة، وهي تستخدم حاليا بشكل حصري من جانب محكمة الأمم المتحدة للمنازعات. وعلاوةً على ذلك، يشير الأمين العام إلى أن غرف السطح تعتبر غير ملائمة لتكون غرفا دائمة وتفتقر إلى المرافق الصحية. وبوجه عام، تفتقر غرف الاجتماعات إلى السعة الكافية لاستيعاب اجتماعات الدول الأعضاء واجتماعات المجموعات الرئيسية الأخرى (المرجع نفسه، الفقرات ٥١ إلى ٥٤). ويقدم الأمين العام في الشكل الأول من تقريره إحصاءات عن المشاركين في دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩ وتوقعات بوصول عدد المشاركين إلى ٧٧٠٠ بحلول عام ٢٠٢٣.

١٠ - واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار معدلات استخدام مرافق خدمات المؤتمرات، والقدرة الاستيعابية الحالية لغرف الاجتماعات، والعدد المتوقع للمشاركين في المستقبل، ترى أنه من اللازم إجراء المزيد من التحليل المتعمق. وتقدم اللجنة في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه المزيد من التعليقات التوصيات بشأن اقتراح الأمين العام واستخدام مرافق خدمات المؤتمرات.

حالة المبنى

١١ - يشير الأمين العام إلى أن غرف الاجتماعات الثماني الأصلية المبنية في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ لم تعد ملائمة للغرض المنشود وأن ثمة حاجة ملحة إلى الاستثمار من أجل تحديث إحاطة المبنى، وإعادة هندسة الأماكن، وإدماج التكنولوجيات الجديدة، والارتقاء بالمرفق إلى المستويات وأفضل الممارسات الدولية المقبولة في مجال مرافق المؤتمرات (المرجع نفسه، الفقرة ١٧). وفي عام ٢٠٠٦، بُنيت ست غرف اجتماعات مؤقتة إضافية على سطح مبنى المؤتمرات من أجل تلبية احتياجات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ورغم أن غرف السطح لا تزال تستخدم فإنها تعتبر غير ملائمة كغرف دائمة بسبب أوجه قصور مختلفة (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

البنية التحتية ومرافق الدعم

١٢ - يشير الأمين العام إلى أن أماكن دعم المؤتمرات تشهد تزايداً في الطلب عليها وأن مرافق المكتب غير قادرة على استيعابها. وترد التفاصيل في الفقرات ٢٥ إلى ٣١ من التقرير وتعكس النقص الحالي في أماكن المكاتب المؤقتة والخدمات السمعية البصرية وعدداً من المعوقات الأخرى والمخاطر الأمنية ذات صلة. وإضافةً إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن هناك أيضاً مشكلات تتعلق بمكاتب المشاركين في غرف الاجتماعات الرئيسية وإتاحة أماكن متعددة الأغراض، بما في ذلك مناطق الاستراحة، والمساحات المخصصة للمناسبات، والحيز المخصص للمعارض، والمساحات المخصصة للصحافة، ومساحات الاجتماعات غير الرسمية، وأماكن تقديم الطعام. كما يشير إلى أنه فيما يتعلق بمرافق الدعم، أنفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ (٣١٧ ٠٠٠ دولار و ١٥٥ ٠٠٠ دولار على التوالي) على خدمات إدارة المناسبات التجارية التي تعقد مرة واحدة لتوفير مرافق مؤقتة، وأن المكتب واجه تحديات كبيرة بسبب حالة المرافق ومحدودية قدراتها عند استضافة جمعية الأمم المتحدة للبيئة وجمعية موئل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرات ٣ و ٨ و ٩).

التكنولوجيا

١٣ - يشير الأمين العام إلى أن نظام إدارة المؤتمرات والترجمة الشفوية قائم منذ عام ٢٠٠٩ وأنه يشهد أعطالاً بانتظام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدة مسائل تكنولوجية ترد في التقرير منها: عدم امتلاك الفريق التقني لمركز لمراقبة الاجتماعات يمكنه من رصد المعدات البالغة الأهمية؛ وضرورة أن ينتقل العمال الفنيون بالطائرة من أجل توفير الدعم في عين المكان في مناسبات المؤتمرات؛ ووجود حاجة إلى تحديث نظم توزيع المعدات السمعية والبصرية؛ واكتظاظ ممرات الكابلات الموجودة تحت غرف الاجتماعات الرئيسية بالأسلاك؛ وزيادة الاحتياجات المتعلقة بتطبيق مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق في الاجتماعات (المرجع نفسه، الفقرات ٣٣ إلى ٤٢). ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن ميزانية الصيانة السنوية لا تكفي لإصلاح النظم بأكملها والارتقاء بها إلى نفس مستوى النظم في مراكز العمل الأخرى (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣).

إمكانية الوصول

١٤ - يحدد الأمين العام عدداً من العوائق المادية التي تميز مرافق المؤتمرات الحالية، منها وجود قيود على إمكانية التنقل، والافتقار إلى الخدمات اللازمة لزيادة إمكانية الوصول إلى الاجتماعات في مباني المكتب (المرجع نفسه، الفقرات ٤٦ إلى ٥٠).

الاستدامة

١٥ - يشير الأمين العام إلى أن مرافق المؤتمرات القائمة حالياً في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يزيد عمرها على ثلاثين عاماً وأن أي أعمال تشييد جديدة، فضلاً عن تجديد مباني المؤتمرات القائمة، ستخلق فرصاً هامة لتحسين الأداء البيئي للمنشأة، وتزيد الكفاءة في استخدام الموارد والعمليات، بما في ذلك أنظمة الإضاءة والتبريد والتدفئة (المرجع نفسه، الفقرات ٥٥ إلى ٥٨).

١٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الافتقار إلى موثوقية المرافق والخدمات ونقص القدرة التنافسية يقللان من احتمال جذب المناسبات الكبرى الأخرى إلى نيروبي وأنه من الممكن توفير الخدمات للمؤتمرات الرئيسية الكبرى في نيروبي (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩).

تقييم الاحتياجات من مرافق المؤتمرات في المستقبل

١٧ - يقدم الأمين العام تحليلاً أولياً لتجديد مرفق المؤتمرات في سياق ثلاث مجموعات من العملاء. تتعلق المجموعة الأولى بالدعم المقدم للاجتماعات المدرجة في جدول الاجتماعات التي تعقدتها الكيانات التابعة لمقر الأمم المتحدة بالنظر إلى أن الجمعية العامة عدلت هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرارها ٢٣٩/٧٣. وعقدت جمعية موئل الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية دورتها الأولى في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه كما هو الحال بالنسبة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، فإن القدرة المحدودة لمركز المؤتمرات في نيروبي اقتضت استخدام غرف السطح. كما يشير إلى أن قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أعربت عن شواغل بشأن عدم كفاية البنى التحتية وضرورة توسيع قدرة مركز المؤتمرات مؤقتاً باستخدام موارد قد تستخدم لولا ذلك لتنفيذ ولاياتها البيئية (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٠ و ٦١).

١٨ - وتحدد المجموعة الثانية من منظور مناسبات المؤتمرات ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمستوطنات البشرية التي يمكن أن تعقد في نيروبي. ويقدم الأمين العام في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من التقرير وفي المرفق الثاني منه تفاصيل عن عدد الاتفاقيات والهيئات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وعن مجالس إدارة الاتفاقيات التي لا يتوافر لها مركز مؤتمرات معين لعقد اجتماعاتها. ويشير الأمين العام إلى أنه في هذه الحالات، تقبل الكيانات عروضاً من أطراف الاتفاقيات لاستضافة اجتماعاتها أو تعقدتها بدلاً من ذلك في مركز من مراكز الأمم المتحدة للمؤتمرات المتاحة. كما يشير إلى أنه على الرغم من توافر مرافق المؤتمرات في نيروبي، لم تعقد الهيئات الرئيسية للاتفاقات اجتماعاتها في نيروبي منذ عام ٢٠١١. وتحدد المجموعة الثالثة من منظور إمكانية توفير الخدمات لنحو ٦٠ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تقع مكاتبها أو مراكزها الإقليمية في نيروبي (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٤ و ٦٥).

١٩ - وفيما يتعلق بالمنافع المحتملة لتجديد مرفق المؤتمرات، يقدم الأمين العام تحليلاً أولياً في الفقرات ٦٦ إلى ٧١، يتضمن التخفيف من مخاطر أعطال المعدات بالنظر إلى الظروف الراهنة للمرافق؛ وتلبية الاحتياجات الموسعة لكيانات مقر الأمم المتحدة؛ ومعالجة قدرة مركز المؤتمرات على تلبية الطلبات في المستقبل.

ثالثاً - التصدي لأحوال المرافق الحالية والخطوات المقبلة

٢٠ - يقدم الأمين العام في تقريره تحليلاً أولياً للخيارين للتصدي لتدهور أوضاع المرافق القائمة ومحدودية قدراتها على حد سواء. وفيما يتعلق بالمرافق والبنى التحتية، يشير إلى أنه من شأن الخيارين تحقيق امتثال مرافق المؤتمرات الحالية في المكتب للقوانين السائدة المتعلقة بالبناء وسلامة الأرواح امتثالاً تاماً، وتوفير مرفق مؤتمرات حديث متكامل من الناحية التكنولوجية ومرن ومتعدد الأغراض يسهل الوصول إليه ويمكن أن

يستوعب ما يصل إلى ٨ ٠٠٠ مندوب (الخيار ١) أو ١٢ ٠٠٠ مندوب (الخيار ٢). وينطوي كلا الخيارين على تجديد المرفق الحالي بالكامل وتشديد مبنى جديد، بدرجات متفاوتة.

٢١ - ويشمل الخيار ١ (استيعاب ٨ ٠٠٠ مندوب)، المبين بالتفصيل في الفقرات ٧٥ إلى ٧٩ من التقرير، إعادة التوظيف الكامل لغرف المؤتمرات والاجتماعات القائمة الواقعة في المنطقة الوسطى من مجمع نيروبي وتحديثها وتوسيعها، فضلاً عن تشييد مرفق جديد يستخدم كقاعة للجلسات العامة مزودة بأحدث التكنولوجيات المتطورة، بحيث يكون بجوار غرف المؤتمرات القائمة. كما يشمل هذا الاقتراح تشييد مدخل جديد وجناح للزوار. ويبيّن الخيار ٢ (١٢ ٠٠٠ مندوب)، المبين بالتفصيل في الفقرات ٨٠ إلى ٨٣، على الخيار الأول حيث يتوخى بناء مركز مؤتمرات إضافي حديث وقائم بذاته على أطراف مجمع الأمم المتحدة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن كلا الخيارين سيؤديان إلى توفير مرافق أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية تتسم بأقصى قدر من المرونة لاستخدام الحيز لأغراض متعددة. وعلاوةً على ذلك، ستنفذ أعمال التجديد أو التشييد على مراحل لتفادي التأثير سلباً على تقديم الخدمات إلى الاجتماعات المدرجة في جدول الاجتماعات الرسمي ولتفادي تعريض استمرارية تصريف الأعمال للخطر (المرجع نفسه، الفقرات ٨٤ إلى ٨٦).

٢٢ - ويشير الأمين العام إلى أن ثمة حاجة إلى توفير الموارد لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية المتعددة التخصصات من أجل إجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات وإعداد تحليل موسع للخيارات، يبيّن على الخيارين المبينين في تقريره ويشمل إعداد دراسة مفصلة للمتطلبات والاحتياجات الحالية والمستقبلية على مدى الأعوام الـ ٢٥ إلى ٣٠ المقبلة، في ضوء ولايات الكيانات التي مقرها في نيروبي والاحتياجات المحددة للبرامج المقبلة (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٧ و ٨٨؛ انظر أيضاً الفقرة ٢٥ أدناه). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بما في ذلك اختصاصات الخبراء الاستشاريين المتعددي التخصصات في مجال المؤتمرات، وآلية استرداد تكاليف الاجتماعات الحكومية الدولية، ونظام الإدارة البيئية، واستهلاك الطاقة، ومعلومات أخرى تتعلق بحالة المرافق الحالية وبالخيارين المعروضين في تقرير الأمين العام.

٢٣ - وفيما يتعلق بخياري التجديد والتشييد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يمكن النظر في خيارات مختلفة استناداً إلى تقييم شامل للاحتياجات، بما في ذلك تقييم احتياجات التجديد الأساسية، من أجل الارتقاء بمرافق المؤتمرات إلى مستوى مقبول من الاستخدام للمناسبات والمؤتمرات، ثم النظر في خيارات التجديد والتشييد الإضافية استناداً إلى الاعتبارات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقييماً شاملاً يبين فيه تفاصيل التكاليف، فضلاً عن الفوائد الملموسة وغير الملموسة، وطرائق تمويل الخيارات المختلفة، بما في ذلك الموارد الخارجة عن الميزانية ومصادر التمويل الأخرى.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لعدد من العوامل، من بينها: احتياجات ومتطلبات كيانات الأمم المتحدة وغيرها من العملاء المحتملين فيما يتعلق بعقد المؤتمرات؛ والتوقعات بشأن مستويات الإشغال المستهدفة ومدى استدامتها؛ والقدرة الإضافية اللازمة لتقديم الخدمات إلى هيئات الأمم المتحدة المكلفة بعقد مؤتمراتها في نيروبي؛ والخيارات البديلة المتاحة داخل مدينة نيروبي، بما في ذلك استئجار مركز كينياتا للمؤتمرات الدولية

أو غيره من الأماكن؛ واحتمالات رفع القيمة؛ وأوجه الكفاءة التي تنطوي عليها الخيارات المختلفة فيما يتعلق بالبيئة والطاقة والجوانب التشغيلية.

رابعاً - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠

٢٥ - تقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٤٧٠.٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ زاي، الإدارة، نيروبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، يمثل نفقات تقييد على حساب صندوق الطوارئ للخدمات الاستشارية المتعددة التخصصات من أجل إجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات وإعداد تحليل موسع للخيارات، ويتألف من:

(أ) مبلغ ٨٤.٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف خدمات خبير استشاري متخصص في عقد المؤتمرات ذي دراية في مجال عقد المؤتمرات وتنظيم المناسبات من أجل توفير التوجيه لعمل الخدمات الفنية التعاقدية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٢)؛

(ب) مبلغ ٢٧٠.٢٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخدمات المهنية المتخصصة في قطاع تنظيم المؤتمرات والمناسبات الدولية من أجل إجراء تحليل للاحتياجات أعمال عقد المؤتمرات (المرجع نفسه، الفقرة ٩٣)؛

(ج) مبلغ ١١٥.٨٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخدمات الفنية لتقديم الدعم ومتابعة النتائج المستخلصة من تحليل احتياجات عقد مؤتمرات العمل، ومتابعة تحليل الخيارات الذي أُجري في عام ٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٤).

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٦ - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة ٩٥ من التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

(ب) أن تعتمد مبلغاً قدره ٤٧٠.٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٩ زاي، الإدارة، نيروبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، وسيمثل ذلك نفقات تُقيد على حساب صندوق الطوارئ؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن نتائج التقييم التفصيلي للاحتياجات وتحليل الخيارات الموسع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.